

بالتزامن مع يوم المرأة المصرية (16 مارس)، نظمت أربع مؤسسات "المرأة الجديدة" و"أدراك" و"براح أمن" و"سوبر وومن" لقاءً بعنوان "من المسؤول؟" جمع اللقاء طيفاً متنوعاً من الفاعلين/ات، شمل محامون/ات، وأكاديميين/ات، و نشطاء وناشطات من منظمات المجتمع المدني النسوية والحقوقية، إلى جانب ممثلين/ات عن أحزاب سياسية وجهات رسمية، من بينها وزارة التضامن الاجتماعي، وديوان عام محافظة الجيزة، ووحدة حقوق الإنسان، والمجلس القومي للطفولة والأمومة. ويعكس هذا التنوع في الحضور إدراكاً لأهمية المقاربة التشاركية متعددة المستويات في مناقشة قضايا العنف الواقعة علي النساء ، بوصفها قضايا متقاطعة تتداخل فيها الأبعاد القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويأتي هذا اللقاء ، استناداً إلى ورقة تقدير موقف مشتركة "[كم أنا أيضاً تكفينا](#)"، والتي شكّلت تدخلاً نسوياً تضامنياً مع الحراك الرقمي الذي قادته النساء حسب موجة شهادات اخيرة على شبكات التواصل المجتمعي، حيث شارك شهادات متنوعة من أنماط متعددة من العنف، بما في ذلك التحرش والاعتداء والابتزاز والتلاعب والاستغلال العاطفي. وقد أبرز هذا الحراك، من منظور نسوي تقاطعي، كيف تتباين تجارب العنف وحدود الاستجابة لها باختلاف مواقع النساء الاجتماعية والاقتصادية، وأشكال التمييز المتداخلة التي يتعرضن لها.

في اطار النقاش طرح عدد من الأسئلة الأساسية التي هدفت إلى تفكيك أدوار ومسؤوليات مختلف الفاعلين/ات في مواجهة العنف القائم على النساء. تمحورت هذه التساؤلات حول طبيعة الآليات والأدوات التي يمتلكها المجتمع المدني لمناهضة أشكال العنف ضد النساء، ومدى قدرتها على الإسهام في تحقيق العدالة والمساواة الجندرية، خاصة في ظل التصاعد الملحوظ لمعدلات العنف والتمييز ضد النساء بوصفهن نساء.

وانطلاقاً من ذلك، طُرح سؤال نقدي حول حدود فاعلية هذه الأدوات إذا ما عُزلت عن أدوار وادوات الجهات الحكومية والمؤسسات التشريعية والتعليمية والأسرية والثقافية، باعتبارها جهات تمتلك تأثيراً واسعاً في تشكيل الوعي العام وصياغة الإرادة السياسية. كما تناول النقاش التحديات البنيوية التي تعوق فاعلية هذه الأدوات، وصولاً إلى مساءلة أطر وآليات تحقيق العدالة ذاتها.

وسلط اللقاء الضوء على أهمية تبني عدسة نسوية تقاطعية في فهم وتحليل جذور العنف ضد النساء، ليس فقط في صوره المعلنة والمباشرة، بل أيضاً في تجلياته غير المرئية والمطبّعة داخل النظم القانونية والاجتماعية والثقافية، والتي تتشابه جميعها في إعادة إنتاج النظام الأبوي. وفي هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة تصميم وتطوير آليات وأدوات قانونية واجتماعية تنطلق من هذا المنظور التقاطعي، بما يضمن عدم إقصاء فئات من النساء أو تهيمشهن، على أساس البعد الجيلي او الجغرافي أو الثقافي أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من محددات الاختلاف. إذ لا يمكن تصور عدالة جندرية حقيقية في ظل استمرار تهيمش بعض النساء ودفعهن إلى هوامش الحماية والإنصاف.

كما دار النقاش حول الحاجة إلى تفكيك الجذور العميقة للعنف، والكشف عن المساحات المسكوت عنها التي تتجلى فيها أشكال متعددة من العنف ضد النساء، دون أن تقابلها مسارات واضحة وأمنة تُمكن النساء من التعبير عن تجاربهن أو السعي نحو العدالة. وأبرز المشاركون/ات أن غياب هذه المسارات يعكس فجوات هيكلية في منظومات الحماية والاستجابة.

وفي هذا الإطار، شكّل اللقاء مساحة لتبادل الخبرات والمعرفة حول الأدوات والآليات المتاحة لدى الجهات المختلفة، لا سيما الآليات الوطنية، بما في ذلك أدوار المجالس القومية، والوزارات المعنية، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، إلى جانب الأطر التشريعية والإجرائية. وتمت مناقشة مدى وصول هذه الأدوات إلى النساء على اختلاف تنوعهن، ومدى قدرتها على احتضان أصواتهن وضمان حقهن في الوصول إلى مسارات العدالة، بما يشمل المساءلة، والإنصاف، وجبر الضرر. كما طُرح تساؤل نقدي حول حدود فاعلية هذه الأدوات، إذ أنه حتى في حال تحقيق قدر من الاستجابة بعد وقوع العنف، يظل التحدي قائماً في قدرتها على تفكيك البنى الأبوية المتجذرة داخل المؤسسات الاجتماعية والتشريعية، وإعادة بناء منظومات تنظر إلى حقوق النساء بوصفها حقوقاً غير قابلة للتجزئة أو الانتقاص، وخالية من التحيزات الأبوية.

أشار اللقاء إلى أن أوجه القصور لا تقتصر فقط على غياب أو ضعف آليات التنفيذ الفعالة، بل تمتد أيضًا إلى محدودية إمكانية النفاذ إلى هذه الآليات. حيث تتأثر فرص وصول الضحايا/الناجيات بالخلفيات والقناعات الشخصية السائدة، وهيمنة تصورات نمطية لما يُعرف بـ"الضحية المعيارية"، وهو ما يؤدي إلى استبعاد أو التشكيك في تجارب نساء لا تنطبق عليهن هذه الصورة. وفي هذا السياق، تم التأكيد على الدور المحوري للجهات الحكومية، وعلى رأسها المجلس القومي للمرأة، في العمل على توحيد معايير الاستجابة والآليات والمسارات، بما يضمن عدم خضوعها للأهواء أو التحيزات الشخصية لدى القائمين على التنفيذ أو اتخاذ القرار. كما شدد النقاش على ضرورة التصدي للحملات المضادة وخطابات الكراهية التي تستهدف النساء، لما لها من أثر مباشر في تقويض مسارات العدالة وإعادة إنتاج العنف.

كما طُرح نقد جوهري لطبيعة النظام القانوني، بوصفه نظامًا لم يُصمَّم من النساء ولا لهن، بل تشكَّلت فلسفته التشريعية في إطار بنية أبوية لا تعكس بالضرورة تجارب النساء واحتياجاتهن المتنوعة. وهو ما ينعكس على محدودية استجابته لواقع العنف وتعقيداته.

وفيما يتعلق بآليات الحماية المتاحة، تم استعراض ما توفره وزارة التضامن الاجتماعي من مراكز إيواء للنساء الضحايا/الناجيات، والتي يبلغ عددها **12 مركزًا على مستوى الجمهورية**، وتتميز بإتاحة الوصول دون اشتراط أوراق ثبوتية، على أن تتولى الجهات المختصة إصدار هذه الأوراق خلال ثلاثة أيام. ورغم ما تقدمه هذه المراكز من دعم نفسي وقانوني وخدمات معيشية متكاملة، أشار النقاش إلى محدودية الإعلان عنها ضمن حملات المناصرة، بدعوى تجنب استخدامها كمدخل للتحريض، وهو ما يعكس ضمناً تصورات إشكالية حول أولوية حماية النساء.

ومن جانب آخر، نوقشت محدودية إقبال النساء على هذه المراكز، وفقاً لما طرحه ممثلو وزارة التضامن خلال اللقاء، حيث يرتبط ذلك بجملة من العوامل المتداخلة، تشمل الوصم الاجتماعي والمعايير الثقافية السائدة، فضلاً عن المخاوف المرتبطة بحجم الأذى المحتمل الذي قد تتعرض له النساء أو دوائرهن الاجتماعية نتيجة اللجوء إلى هذه المسارات. وهو ما يعكس الحاجة إلى مقاربة شاملة لا تقتصر على إتاحة الخدمات، بل تمتد إلى تفكيك البنى الاجتماعية والثقافية التي تعيق الوصول.

توصيات اللقاء:

- تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء من خلال تصميم وتنفيذ برامج مستدامة تضمن استقلال الذمة المالية، بما ينعكس على قدرة النساء على اتخاذ قراراتهن الحياتية بحرية وأمان، خاصة في سياقات العنف، مع مراعاة الفوارق بين النساء وفقاً لمواقعهن الاجتماعية والاقتصادية.
- تطوير وتفعيل أدوات وآليات تستهدف تفكيك الثقافة الأبوية، من خلال تدخلات تعليمية وإعلامية ومجتمعية طويلة المدى، تسعى إلى تغيير أنماط التفكير والسلوكيات التي تُطبع مع العنف ضد النساء أو تبرره، وتعزز بدائل قائمة على العدالة الجندرية والمساواة.
- إرساء نظم فعالة للمتابعة والتقييم لآليات الاستجابة، بما يشمل خطوط المساندة ومراكز الإيواء، مع تطوير مؤشرات تقيس جودة الخدمات ومدى وصولها، ورصد التحديات التي تواجه النساء المعنفات والناجيات في مسارات الإبلاغ، والحماية، والمساءلة، بما يضمن تحسين الاستجابة بشكل مستمر.

- توحيد وتعميم معايير الاستجابة المؤسسية بما يضمن تقديم خدمات خالية من التحيز أو الأحكام المسبقة، ويحد من تأثير التصورات النمطية حول "الضحية المثالية"، مع تدريب مقدمي/ات الخدمة على تبني مقاربة قائمة على احترام تجارب الناجيات وتنوعها.
- تعزيز الوصول الآمن والعادل للخدمات عبر التوسع في نشر المعلومات حول آليات الدعم (مثل مراكز الإيواء وخطوط المساعدة)، وضمان سريتها، مع اتخاذ تدابير للحد من الوصم الاجتماعي المرتبط باللجوء إليها.
- دمج المنظور النسوي التقاطعي في السياسات والتشريعات، بما يضمن الاعتراف بتعدد أشكال التمييز التي تواجهها النساء، خاصة الأكثر تهمة، والعمل على إزالة العوائق القانونية والإجرائية التي تحد من وصولهن للعدالة.
- مواجهة الخطاب المعادية للنساء عبر استراتيجيات إعلامية وتوعوية مضادة، تعمل على دعم الناجيات، وتفكيك خطاب الكراهية والوصم، وتعزيز بيئة عامة أكثر أماناً ودعماً.
- تعزيز التكامل بين الجهات المختلفة (حكومية، مجتمع مدني، مؤسسات تعليمية ودينية) لضمان استجابة شاملة ومتراصة، بدلاً من العمل في مسارات متوازية أو منفصلة.
- إشراك النساء في تصميم وتقييم السياسات والبرامج، بما يضمن أن تعكس هذه التدخلات احتياجاتهن الفعلية وتجاربهن المتنوعة.